

**محضر إجتماع لجنة النقل
الأربعاء ١٠ مايو ٢٠٢٣ – بمقر الجمعية
تمهيداً لتنظيم مؤتمر النقل**



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

عقدت لجنة النقل بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة الأستاذ/ عادل اللمعي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة، كما حضر اللقاء المستشار/ محمود فهمي – رئيس لجنة التشريعات الإقتصادية بالجمعية، والدكتور / محمد علي إبراهيم - مستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا لشئون النقل، والاستاذ / محمد مصلح – نائب أول رئيس لجنة الإستيراد والجمارك، وعدد من السادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال العاملين بالقطاع وممثلي الإدارة التنفيذية بالجمعية، وذلك في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ١٠ مايو ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف:

” الإعداد والتنسيق لمؤتمر النقل الذي تنظمه اللجنة والمزمع عقده خلال

الفترة القريبة القادمة ”

(تحديد موعد عقد المؤتمر – إستعراض كافة الأمور الفنية ومحاور المناقشة بالجلسات)

بدأ اللقاء بكلمة الأستاذ/ عادل اللمعي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة ، وقد رحب سيادته بالسادة الحضور، مشيراً إلى أن اللجنة بصدد الإعداد والتنظيم لمؤتمر النقل الثاني، كما تم التواصل والإجتماع مع اللواء / أشرف اللوزي بوزارة النقل تمهيداً للمؤتمر، حيث تم طرح كافة محاور المناقشة التي سيتم طرحها من خلاله، كما أكدت الجمعية على كامل رغبتها في مشاركة الوزارة بالمؤتمر، بما يسهم في الخروج بنتائج فعالة من خلاله وقابلة للتطبيق العملي.

كما تم التأكيد خلال اللقاء مع الوزارة على أهمية دور لجنة النقل بجمعية رجال الاعمال المصريين وما تضمه من نخبة من ممثلي مجتمع الاعمال من أصحاب الخبرات المتخصصة في كافة قطاعات وانشطة النقل المختلفة، كما تم الإتفاق مع الوزارة على عقد لقاء مصغر آخر بحضور السيد وزير النقل ومجموعة من ممثلي مجلس إدارة الجمعية، لطرح كافة ما يخص المؤتمر على السيد الوزير.

كما أكد سيادته أن اللجنة كانت قد اعدت ورقة تعريفية مبدئية تتضمن أهم محاول المناقشة بالمؤتمر وكافة الجوانب الفنية له، فضلاً عن جدول اعمال مبدئي للمؤتمر، مؤكداً على اهمية إستعراض ذلك لبحث ومناقشة أية موضوعات إضافية يمكن إضافتها على محاور المناقشة المشار إليها.

وقد تم فتح باب الحوار والمناقشة حيث تم تناول أهم النقاط التالية:

- عدم صدور قانون النقل متعدد الوسائط حتى الآن بشكل رسمي بالرغم من ما تحملته الدولة من تكلفة كبيرة لدراسة هذا القانون ووجوده بالفعل في الوزارة منذ عام ٢٠١٣.
- ضرورة دراسة ملف التعامل مع المخالفات علي السفن الأجنبية المتواجدة في الموانئ المصرية منعاً لمس السيادة المصرية، حيث يمكن اللجوء لحلول مبسطة بالاتفاق مع شركات الملاحة.
- التأكيد على ضرورة وجود توافق وتنسيق بين وزير الطيران المدني ووزير النقل لإحداث التكامل وبحث ما يتطلبه قطاع النقل الجوي في مصر، كما تم التأكيد على ضرورة توجيه الدعوة للوزارتين للحضور والمشاركة خلال المؤتمر.
- تم التأكيد على ضرورة الإهتمام بالنقل متعدد الوسائط والنقل المتكامل، والترويج لرياضة اليخوت بالتنسيق بين وزارة النقل ووزارة السياحة والآثار.
- تم التأكيد أن تجارة الحاويات وإدارتها يعتبر مجال واعد ولديه فرص كبيرة للإستثمار، حيث يتراوح ايجار الحاوية بين ٤٠ دولار ويصل حالياً إلى ١٠٠ دولار.
- التأكيد على ضرورة وضع خطة لربط النقل متعدد الوسائط من النقل البحري والبري مع النقل الجوي، حيث تم تطبيق هذه التجربة في عدد كبير من الدول وأثبتت نجاح كبير لها، مثل مدينة دبي، حيث يمكن البدء بتطبيق هذه التجربة على ميناء السخنة ومطار القاهرة.
- تم التأكيد على وجود إحتياج كبير لدى قطاع النقل واللوجيستيات في مصر إلى تدخل ومشاركة القطاع المصري وشركات التأمين، حيث يواجه القطاع العديد من المشاكل والتحديات بسبب شركات التأمين وأنواع التأمينات، كما تم التأكيد على ضرورة تواجد هيئة الرقابة المالية وقطاع البنوك للحضور والمشاركة خلال المؤتمر.
- تم التأكيد على أهمية إعادة النظر في أغلبية التشريعات والقوانين المتعلقة بالقطاع، كما تمت الإشارة أن الجمعية لها باع طويل في التشريعات والقوانين الخاصة بكافة أنشطة قطاع النقل واللوجيستيات ووضع الحلول والدراسات للمشاكل التي تعوق الأسطول البحري والنقل البري، وهنا تم التأكيد على وجود فرصة كبيرة لدعوة ومشاركة أعضاء مجلسي النواب والشيوخ المصري خلال المؤتمر، نظراً لأن غالبيتهم أعضاء لدى الجمعية وهو ما سيعطي قوة لرؤيتها المطروحة خلال المؤتمر.
- التأكيد على ضرورة إلقاء الضوء على أهمية قطاع النقل واللوجستيات للإقتصاد الوطني، خاصة في ظل وجود فرص كبيرة وواعدة لجلب الدولار للدولة وأنشطة واستثمارات في مجالات كثيرة جداً.
- تمت الإشارة إلى إعتزام هيئة قناة السويس التعاقد مع شركة " V " اليونانية لتقوم بأعمال التخلص من المخلفات السائلة والصلبة من السفن العابرة لقناة السويس"، كما تم تناول الأضرار المتوقعة التي يمكن ان يسببها هذا الاتفاق، وقد كان أهمها ما سيؤدي اليه من ضياع الكثير من العملات الحره علي الدولة حال تحصيل مقابل خدمة انزال المخلفات من العملاء بالخارج في خارج مصر ومن ثم فقد عائد من العملات الحره، في حين أن ناتج أعمال شركات الاشغال البحرية الوطنية (والتي يصل عددها إلى ٢٠٠ شركة) سيتم تحصيله داخل مصر ومن ثم الزيادة في العملات الحره.

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على أهم التوصيات التالية:

- يتم إرسال مذكرة بشأن الضرر الذي سيقع على الشركات الوطنية جراء تعاقد هيئة قناة السويس مع شركة " V " اليونانية لتقوم بأعمال التخلص من المخلفات السائلة والصلبة من السفن العابرة لقناة السويس، على أن يتم إرساله إلى كلٍ من: (رئيس مجلس الوزراء – رئيس هيئة قناة السويس – وزيرة البيئة).
 - تجميع كافة أوراق العمل التي تمثل رؤية اللجنة والتي سبق إرسالها لجهات مختلفة حول أية تشريعات متعلقة بالقطاع، بهدف إلقاء الضوء عليها خلال المؤتمر.
 - تم تحديد وإختيار عدد من مديرين لعدد من الجلسات وورش العمل المتخصصة خلال المؤتمر، وذلك على النحو التالي:
 - ورشة عمل النقل الجوي: يديرها الأستاذ/ محمد سعداوي
 - ورشة عمل النقل البحري: يديرها المهندسة/ عبير لهيطة – الأستاذ/ عماد البرنس
 - ورشة عمل النقل النهري: يديرها المهندسة/ عبير لهيطة – اللواء/ كريم ابو الخير – الدكتور/ عبد العظيم ترابيه (لديه خبرة من هيئة النقل النهري)
 - ورشة عمل النقل البري: يديرها الدكتور/ محمد علي ابراهيم
 - ورشة عمل السكك الحديدية: جاري تحديد مدير الجلسة من أحد العاملين بالقطاع
- على أن يقوم مديري ورش العمل بوضع كافة الموضوعات المتخصصة المقترحة للمناقشة والمتحدثين المقترحين خلال ورشة العمل الخاصة بكلٍ على حدى.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الأستاذ/ عادل اللمعي بتوجيه الشكر لكافة السادة الحضور لمشاركتهم الفعالة خلال اللقاء، مؤكداً انه سيتم تفعيل التوصيات المتفق عليها في أقرب فرصة ممكنة